البدلات التي يشتمل عليها الراتب أو المكافأة الشهرية. لا تستحق إلا إذا قام سببها

النص في المادة الثانية من تعميم ديوان الموظفين رقم 1991/11 على أن "الموظفين غير الكويتيين الذين كانوا موجودين بالخدمة في 1990/8/1 وتم أو سيتم التعاقد معهم بأحد العقود الثلاثة الواردة بالتعميم رقم 1991/2 تحدد كل من المكافأة الشهرية أو الرواتب المقطوعة التي تدون في العقود المبرمة أو التي ستبرم معهم كل بنفس المكافأة أو الراتب الشامل الذي كان يتقاضاه في 1990/8/1 كحد أقصى بصرف النظر عما إذا كانت الزوجة والأولاد موجودين بالكويت من عدمه حيث تعتبر العلاوة الاجتماعية في هذه الحالة بمثابة زيادة خاصة، وعلى أن يفرد بند خاص لبدل السكن لمن كان يتقاضاه (بموافقة الديوان) وكذلك البدلات التي لا تأخذ حكم المرتب كذلك المرتبطة بأماكن عمل معينة (كالعلاوة التشجيعية للعاملين في المناطق النائية) أو نظام عمل محدد مشدد بالساعات (كبدل النوبة وبدل الخفارة) فلا تدخل في صلب المكافأة الشاملة أو المرتب المقطوع". يدل على أن المكافآت الشهرية أو الرواتب المقطوعة التي تدون في العقود المبرمة مع الموظفين غير الكويتيين الذين كانوا موجودين بالخدمة في 1990/8/1 وتم إعادة التعاقد معهم بعد التحرير تمثل نفس المكافأة أو الراتب الشامل الذي كان يتقاضاه الموظف في 1990/8/1 كحد أقصى وأنه إذا اشتملت تلك المكافأة أو هذا الراتب على بدلات مرتبطة بأماكن أو نظام العمل فإنها لا تعد زيادة خاصة تندمج في صلب الراتب أو المكافأة بغض النظر عن توافر مبررات تقديرها وإنما هي لا تدخل في أساس الراتب أو المكافأة ولا تستحق إلا إذا قام سببها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص مما له أصل ثابت بالأوراق إلى أن المكافأة الشهرية التي كان يتقاضاها الطاعن قبل 1990/8/2 كانت مفصلة على أساس أن بدل الاستدعاء ومقداره "30 د.ك" شهريا ضمن مفرداتها باعتباره أحد سكرتيري التحقيق التابعين للنيابة العامة." وإذ كانت المادة الثالثة من قرار وزير المالية والصناعة رقم 1965/47 بمنح بدل استدعاء لسكرتيري التحقيق التابعين للنيابة العامة بوزارة

العدل تقضي بوقف صرف هذا البديل في حالة نقل سكرتير التحقيق إلى وظيفة أخرى فإن مؤدى ذلك أن هذا البديل إنما هو مقرر لشغل وظيفة سكرتير تحقيق لمواجهة ما قد يتكبده هذا الموظف من نفقات عند استدعائه فلا يستحق إلا إذ تحقق سببه وهو شغل وظيفة سكرتير تحقيق ومن ثم لا يدخل في أساس المكافأة الشاملة التي حددت للطاعن في العقد الجديد ولا يغير منه ورودها بمبلغ إجمالي شاملاً جميع ما كان يتقاضاه قبل 1990/8/2 من راتب أساسي وبديل استدعاء وخلافة وذلك دون أفراد بند خاص لبديل الاستدعاء إذ أن هذا ليس من شأنه - عملاً بتعميم الديوان سالف الإشارة - أن يغير من طبيعته أو شروط استحقاقه، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على ذلك رفض طلب الطاعن إلغاء قرار جهة الإدارة بوقف صرف بدل الاستدعاء إليه لنقله من وظيفة سكرتير تحقيق إلى وظيفة أخرى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويضحى النعي عليه في هذا الخصوص على غير أساس.

(الطعن 2000/734 تجاري جلسة 2001/1/22)